كلية المعارف الجامعة

محاضرات في الماليـــــــة العامـــــــة

أ.د. نزار ذياب عساف

المرحلة الثانية

قسم العلوم المالية والمصرفية

❖ الأثار الاقتصادية غير المباشرة للنفقات العامة

بالاضافة للاثار المباشرة للنفقات العامة التي تم التطرق اليها في الصفحات السابقة فأن هناك بعض الاثار غير المباشرة لهذه النفقات على الاقتصاد ، وذلك في جانبي الاستهلاك والانتاج عن طريق الاثر الخاص لكل من المضاعف والمعجل، التي يمكن ان تكون من خلال دورة الدخل، اذ تحدث النفقات العامة اثارا غير مباشرة في الاستهلاك القومي من خلال الاستهلاك المولد وهذا مايعرف باثرالمضاعف،اما الاثار غير المباشرة التي تحدثها النفقات العامة في الانتاج القومي بواسطة الاستثمار المولد فهذا مايعرف بأثر المعجل. وهذا يعني انه لا يقتصر اثار النفقات العامة على الاثار الاقتصادية المباشرة وان تشمل كذلك الاثار الاقتصادية غير المباشرة ، وبذلك نجد ان النفقات العامة تحدث اثارا غير مباشرة في كل من الاستهلاك والانتاج من خلال المضاعف والمعجل .

الإنفاق العام والتنمية

التنمية الأقتصاديةهي نشاط يستهدف تحقيق اقصى مايمكن من اهداف الرفاه الأنساني وهي عبارة عن تغيرات هيكلية ونوعية تتناول جميع مكونات الأقتصاد القومي ، وبالتالي فهي عملية واعية لها اهداف معينة وتستلزم وجود تخطيط يساعد على بلوغ تلك الاهداف باقل مايمكن من تكلفة بما يحقق الكفاءة والقوة الاقتصادية التي تضمن الوصول الى مستوى من الحياة الكريمة لأبناء المجتمع .

و لما كانت التنمية الاقتصادية ورفع معدلات النمو الاقتصادي من الاهداف المهمة التي تسعى الدولة الى تحقيقها فأنها تتبنى أي الدولة في سياستها تمويل برامج وعمليات التنمية حيث تعتمد تلك الوسائل أساساً على مدخرات المجتمع ويجب ان تتوفر عدة شروط لتحقيق برامج الإنفاق الناجحة التي تؤدي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية واهم تلك الشروط:

1- خفض النفقات العامة: أي ان يكون هنالك حرص في الإنفاق الجاري وليس تقشفاً، وذلك بعدم الإسراف في إنفاق الأموال العامة ووجود تنظيم في عملية الإنفاق الحكومي (العام) وحصر توجيهه نحو برامج التنمية وبخاصة البنى الارتكازية وتوجيه الأموال العامة نحو المسارات التي تحقق اهداف التنمية .

2- زيادة إيرادات الضرائب: وخصوصاً على السلع الكمالية لتمويل برامج الإنفاق العام والتي بدورها تقوم بتمويل برامج التنمية.

3- رفع المعدلات الحالية للضرائب: وهي عملية تهدف إلى رفع معدلات وفئات الضرائب الحالية دون ان يؤدي ذلك إلى عرقلة التقدم الاقتصادي للبلاد مع مراعاة وجوه الاختلاف بين الضرائب المباشرة وغير المباشرة دون الأضرار بالاقتصاد القومي.

4- في حالة قصور الأموال التي تمتلكها الدولة عن تمويل برامج الإنفاق الإنمائية فان الدولة في هذا الحال تلجأ إلى برامج القروض الداخلية إذا كان الاقتراض العام لا يؤثر سلبا على الاقتصاد القومي، وهو يعتبر وسيلة مشروعة من وسائل تمويل المشروعات الإنتاجية.

5- التمويل الخارجي ومصادره كثيرة منها ان تعمل الدولة على زيادة الصادرات وتنويعها لتوفير احتياجاتها من الواردات من السلع الرأسمالية اللازمة للتنمية الاقتصادية.

وعليه يوفر التمويل الد اخلي والخارجي مصادر مهمة من الأموال اللازمة لتوجيهها نحو برامج التنمية، إذ ان التنمية الاقتصادية لايمكن تحقيقها دون ان تتوفر لها الاموال الكافية التي تمول فعالياتها ، مع ضرورة مراعات عدم الإسراف في استيراد الكماليات والسلع التي لها مثيل في الإنتاج المحلي، وبالتالي فأن الإنفاق العام سوف يتوجه الى مشروعات إنتاجية يمكن عن طريقها أما توفير ما كان ينفق من العملات الأجنبية في استيراد السلع المثيلة أو زيادة حصيلة البلاد من العملات الأجنبية عن طريق التوسع في التصدير والحصول على عملات أجنبية تواجه حالات الطلب والأزمات غير المرغوب بها او كليهما ، ومن ثم تحقيق الاستقرار الاقتصادي الذي بدوره يؤدي إلى إستمرار برامج التنمية.